

ومن يؤت الحكمة
فقد أوتي خيرا كثيرا

الحكمة

مجلة دورية أكاديمية وحكمة

تصدر عن مؤسسة الحكمة للنشر والتوزيع elhikma_enslsh@yahoo.fr

مجلة الحكمة
للدراسات الاجتماعية

عدد
خاص

العدد العاشر
الأساسي الأول 2017

رقم: 0529-

- 175 سوسيوولوجيا القيادة وإشكالية فحص الدقة التنظيمية.
الأستاذ: سعدي توفيق - جامعة ابن خلدون- تيارت
- 185 سوسيوولوجيا التواصل عبر الأنترنت وانعكاس ذلك على صفحات الفيس بوك
الأستاذة: محمد محمود أسماء - جامعة البليدة-02
- 195 التربية البيئية ورهان التنمية المدنية المستدامة
الأستاذة: عرباوي نصيرة - جامعة بن خلدون تيارت
- 214 تمثيلات الهوية الافتراضية لدى الشباب الجزائري
الأستاذة: كرمية خديجة - جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة
- 223 دور التربية المرورية في تعزيز ثقافة القيادة لدى السائق اقتراح مشروع عملي على
مستوى المؤسسات التعليمية
الأستاذ: حمدادو فريد - جامعة تيبازة
- 231 الأغاني المصورة: نحو بناء ثقافة استهلاكية للشباب الجامعي
الأستاذة: بوحناش نادية - جامعة لوتيسي علي العفرون -البليدة
- 243 الثقافة في نظر مالك بن نبي
الدكتور: عمر بن سليمان - جامعة ابن خلدون تيارت
- 257 العوامل السوسيو تاريخية لظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري
الأستاذة: زنانرة ريمة - جامعة جيجل
- 270 حوادث المرور شكل من أشكال العنف في المجتمع
الدكتور: دحماني علي - جامعة مولود معمري - تيزي وزو
- 286 أشكال التواصل الأسري وأثرها على الصحة النفسية للزوجين
مرزوقي وسيلة - جامعة تلمسان
- 295 الأمن الحضري كأحد الآليات الحديثة في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والاستقرار
- دراسة سوسيوولوجية على واقع عمل الأمن الحضري في مدينة الجزائر العاصمة
الدكتور: محمد سفيان بداوي- جامعة محمد بوضياف- المسيلة
- الاستاذة: سارة بن مبارك- المركز الجامعي عبد الله - مرسلي - تيبازة
- 310 أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطوير الموارد البشرية
الاستاذ: عيسات سومية - جامعة تيبازة
- LES ASSOCIATIONS CULTURELLES POUR LA
02 SAUVEGARDE DE LA CASBAH D'ALGER
BACHAR RADIA- Université d'alger 2

الأمن الحضري كأحد الآليات الحديثة في الحفاظ على الأمن الاجتماعي و الاستقرار

دراسة سوسيوولوجية على واقع عمل الأمن الحضري في مدينة الجزائر العاصمة.

- المشارك الاول:

- الدكتور: محمد سفيان بداوي

جامعة محمد بوضياف

- المسيلة -

badaouisofian@yahoo.fr

- المشارك الثاني:

- الاستادة: سارة بن مبارك .

المركز الجامعي عبد الله مرسلني

-تيازة-

sarra_usma@yahoo.fr

الملخص :

إن المنتبج للساحة الاجتماعية الجزائرية و ما تعكسه من سلوكيات الأفراد و تفاعلاتهم سوف يلاحظ لا محالة أن العنف بكافة أشكاله و ما يترتب عليه من حالات كثيرة للإجرام لم يعد سلوك شادا في المجتمع؛ بل أصبح سلوك يهيمن على يومياتنا و يشمل كافة أفراد المجتمع لا سيما المراهقين، فهذه الفئة احترفت الإجرام دون التفكير في العواقب ، و ما يثير الانتباه هو تورط الجنس اللطيف إلى ساحة الإجرام بصفة ملحوظة. فهذه الظاهرة هي نتيجة متغيرات متعددة منها نقص الوازع الأخلاقي و التربوي و غياب دور الأسرة، و كذلك المشاكل الاجتماعية، وعن نوعية الجرائم التي يرتكبها المراهقون ،حسب بعض التقارير و التحقيقات ؛معظمها يتعلق بجنح السرقة والمخدرات، وأحيانا جنائيات هناك عرض قاصر أو القتل تحت تأثير المخدرات، و هذه الظاهرة تعني فقدان السيطرة على سلوكيات الأفراد و عدم امتثالهم للمعايير المعمول بها في المجتمع ، مما يوحي بضرورة الاهتمام بآليات الضبط الاجتماعي سواء التقليدية منها (قيم عادات أعراف تقاليد....الخ) أو الحديثة مثل مؤسسات العقاب و القضاء و الأمن الحضري و المؤسسات الأمنية بمختلف أنواعها . فهذه الأخيرة ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا نظيرة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها ؛فالمؤسسات الأمنية تعمل جاهدة للحفاظ على الأمن و استقرار المجتمع و كذا حماية المراهقين من الانحراف التدخل للحد من الجريمة فالوظيفة الأساسية للمؤسسات الأمنية هي خدمة المجتمع و تحقيق الأمن و الاستقرار و إحلال النظام و العمل على ضبط و تقويم سلوكيات

الأفراد. و عليه جاءت هذه المداخلة لتعالج إشكالية المؤسسات الأمنية و دورها في تحقيق الأمن و السلم في المجتمع من خلال السؤال التالي:

ما هو دور المؤسسات الأمنية في الحفاظ على أمن و سلامة المجتمع؟

الملخص باللغة الانجليزية:

in our days Algeria's social policy is seen reflected in the behavior of individuals. one inevitably notes the increase in violence and crime in all its forms. this phenomenon has become dominant especially among teenagers Crime is the result of multiple variables such as lack of moral scruples and education and the absence of role of the family and social problems, According to some survey reports, the majority of crimes committed by young persons (theft, offenses ...) are an influence of drugs According to some survey reports, the majority of crimes committed by young persons (theft, offenses ...) are an influence of drugs which means the loss of control over the behavior of individuals and non-compliance with LEGISLATION

This suggests the need of paying attention to social control mechanisms such as customs, values tradition , judiciary, urban safety and security institutions The latter is closely associated with social services provided by the community they have the role of maintaining the security and stability of society and so protect young persons against delinquency to reduce crime.

In this intervention, we treat the question of security institutions and their role in maintaining security and peace in society.

مقدمة:

يعتبر الضبط الاجتماعي احد أهم المواضيع التي اهتم بها كل من علماء الاجتماع و علماء النفس و حتى أصحاب السياسة و القانون لما له أهمية و ضرورة في توازن المجتمع و يشير في معناه العام – الضبط الاجتماعي_ إلى كل الإجراءات الرسمية و غير الرسمية التي يستعملها المجتمع و مؤسساته لمراقبة سلوك الأفراد و ضمان التزامهم بالقواعد و القوانين المعمول بها؛و تطور الاهتمام بهذا الموضوع منذ ان قرر ابن خلدون أن الضبط الاجتماعي هو أساس الحياة الاجتماعية؛ فذكر في مقدمته:" الاجتماع البشري و هو معنى العمران و أنه لا بد في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه[.....] و هنا تبرز حاجة الإنسان لمن يضبط سلوكه الاجتماعي حتى تتحد علاقاته مع الناس و لا يسودها الظلم"1 و

هناك من يرى أن ابن خلدون قد حدد وسائل الضبط الاجتماعي في: الدين القانون العرف العادات و التقاليد.

مفهوم الضبط الاجتماعي:

و إذا بحثنا عن مدلول الضبط الاجتماعي فمن حيث الاشتقاق اللغوي لفظ control في الانجليزية يحمل دلالة إيجابية ؛ ضبط الشيء أي التحكم فيه غير ان لفظ : Contrôle اخذ معنى سلبي فالضبط يعني المراقبة و منع وقوع الخطأ.2 ؛ و نجد ان علماء الاجتماع في أمريكا قد اهتموا بموضوع الضبط الاجتماعي في سنوات العشرينات من القرن 20م و بشكل رئيسي في مجالين اثنين، نجدها في الدراسات المتعلقة بالانحراف و أوضاع الجريمة.3 و يضيف بودون "ان الضبط الاجتماعي عند علماء الاجتماع الامريكين كان موجه للمهاجرين من أجل ضبط سلوكياتهم و تدريبهم وفق المعايير المعمول بها في المجتمع، إن الضبط الاجتماعي : "هو جملة الوسائل المادية و الرمزية التي تتوفر لمجتمع معين لتأمين توافق تصرفات أعضائه مع جملة القواعد و المبادئ المقررة و المصادق عليها" ، أما ادوارد روس ROSS الذي يعتبر موضوع الضبط الاجتماعي نقطة محورية في تحليله للتنظيم الاجتماعي و هو من الأوائل الذين عالجوا هذا الموضوع معالجة سوسولوجية و إبراز دوره في توجيه التغيير الاجتماعي، و يعرفه على انه: "السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع، و السيطرة هنا تعني الأثر الذي يحدثه في ضبط السلوك و هو مجموعة من النظم الاجتماعية و القانون و الدين و كذلك الرأي العام 5" ، و في نفس السياق يقول كوهن أن الضبط الاجتماعي يشير إلى العمليات و البناءات التي تتجه لمنع الانحرافات أو الحد منها . و منه نجد أن الضبط الاجتماعي يعني إقامة النظام و ضمان الاستقرار داخل المجتمع من خلال استخدام وسائله المتعددة والمتخصصة كالأعراف و التقاليد و التنشئة الاجتماعية و المؤسسات المختلفة التي يضمها المجتمع كالمؤسسة الدينية والسياسية و الأمنية و التربوية والترفيهية و غيرها من المؤسسات الأخرى لأجل تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع؛ فالضبط الاجتماعي هو عملية تفاعلية بين الأفراد الذين يدخلون في العمليات الرسمية وغير الرسمية التي بواسطتها يتم إقناعهم أو إجبارهم على الالتزام بمبادئ فهو الآليات التي يمارسها أي مجتمع لبيسط سيطرته على الأفراد.

أهداف الضبط الاجتماعي:

من بين أهداف الضبط الاجتماعي:6

1. العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية ، لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك يهدف الضبط الاجتماعي إلى صناعة النظام الذي في إطاره

يستطيع الفرد أن يقوم بدوره الاجتماعي في موقعه من خلال الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها.

2. يهدف الضبط الاجتماعي بأساليبه المختلفة إلى تطبيع الإنسان ليصبح اجتماعيا ، بمعنى وضع أسس تكيف الشخصية بطريقة تكبح أنانية الفرد الغريزية ويوله النظرية ليحل محلها بعض الميول الاجتماعية التي تسمح له بالتجاوب مع ما تمليه الحياة من قواعد وقيود والتزامات.

3. المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل بقاء دوامها ومثابرتها العمل على دعم وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل التنظيمات الاجتماعية من أجل استمرارها تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع ، حيث يتفرغ كل عضو من أعضائه لأداء دوره كاملا في المجتمع تحقيق الوحدة الاجتماعية عن طريق غرس الارتباط الدائم لدى أفراد مجتمعهم

أنواع الضبط الاجتماعي : هناك اختلاف بين المفكرين حول أنواع الضبط الاجتماعي فهناك إلا أن الأغلبية اتفقوا على وجود نوعين من الضبط الاجتماعي:

1. **الضبط الاجتماعي الغير رسمي :** هو الذي ينبع من داخل الإنسان كالقيم والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والاتجاهات أي أن الضبط الداخلي هو الضمير الذي يوجد في داخلنا والذي كونه المجتمع فينا فالضبط الداخلي "يحدث عندما يقبل الأفراد معايير الجماعة على أنها تمثل جزءا من ضمائرهم الاجتماعية ويعدونها جزءا من هويتهم الذاتية تغرسها عملية التنشئة الأسرية في بداية مرحلتها لتجعله احد أوجه ذات الفرد لدرجة انه عندما يكون بمفرده بعيدا عن أعين الناس ولا يوجد شخص يراقبه يتصرف حسبها وملتزم بها"7

2. **الضبط الرسمي :** ويتمثل في القوانين والتشريعات التي تضعها المجتمعات حديثة التنظيم ، وتتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيق هذه القوانين واللوائح ويتعرض من يخالفها لعقاب المجتمع واهم المؤسسات التي تستخدم هذه الضوابط المؤسسة التربوية ، الأسرية و الأمنية ... الخ و يعتقد هذا النوع من الضبط على مجموع من الوسائل التي تتحكم في سلوك الأفراد وتعمل كقوى تجبرهم على الخضوع للمعايير الاجتماعية فكل مجتمع له وسائل ضبط تنظم حياة أفرادها وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم . وفي ما يلي عرض لأهم الوسائل :

1.2. **الدين:** يعتبر الدين من أهم وأقوى الوسائل الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره فوظيفة الدين هو تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق التضامن الاجتماع. فالوظيفة الأساسية للدين هي تزويد الإنسان بهدوء النفس وسلامة العقل ، وإحساس بالأمن في عال مليء بالمخاطر والشكوك والأوهام ، ومن

الوظائف الهامة الأخرى قيامه بدور فعال في تكامل وتوفيق شخصيات الأفراد مع معايير وقيم المجتمع الذي ينتمون إليه

2.2 القانون : إن القانون هو الآلة الرادعة للتجاوزات والاعتداءات على أفراد المجتمع وبعد الوسيلة الناجعة للضبط الاجتماعي لأنه يعبر من خلال بنوده . عن الأحكام الرادعة وفرض العقوبة على الخارجين على حدود المجتمع⁸

3.2 التربية : تعتبر التربية وسيلة يلجا إليها المجتمع لزراع أنماط الثقافة في الفرد وتهدف التربية إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية . ويؤكد ادوارد روس على إن التربية أسلوب أخر للضبط الاجتماعي تتعدد وسائله وتختلف هيئاته التي تتمثل في الأسرة والمدرسة والقدوة المرغوبة. ⁹

4.2 الأسرة: هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع و كلما كانت العلاقات الأسرية و التطابق و التماسك الأسري بين أعضائها كلما أدى ذلك إلى علاقات و روابط و ضوابط اجتماعية سليمة¹⁰، فهي المؤسسة التربوية الأولى التي فيها يتلقى الفرد تربيته و مبادئه و تنشئته الاجتماعية الأولى.

و مع تطور المجتمعات و بروز الدولة كأحد مظاهر التقدم الإنساني و التي من خلالها يتم تسير شؤون حياته ظهرت معها المؤسسات الأمنية التي تعتبر احد أهم آليات الضبط الاجتماعي الرسمية ؛ فهي تعمل على حفظ الأمن و سلامة الأفراد و مكافحة كافة أنواع العنف و الإجرام و تعتبر أهم مؤسسة تعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي، و يعتبر الإجرام حسب علماء الاجتماع و على رأسهم دوركايم سلوك لا معياري يفقد من خلاله الفرد السيطرة على سلوكه و يؤدي به إلى عدم الامتثال للنظم و القواعد المعمول بها، و في هذا السياق يشهد المجتمع الجزائري تنامي ظاهرة الإجرام لاسيما لدى فئة المراهقين و تصاعدا خطيرا في معدلات إقبالهم على الإجرام و العنف و الملفت للانتباه تشارك كلا الجنسين في هذه الجرائم مما يتطلب الوقوف عند هذه الظاهرة و محاولة تفكيك أسباب انتشارها و كذا محاولة التقليل منها و معالجتها . فحسب مصلحة الإعلام و الاتصال للمديرية العامة للأمن تم تسجيل سنة 2015 تم تسجيل 2358 قاصر متهم بالسرقة، 1582 قاصر متهم بالضرب والعنف الجسدي و 298 قاصر متهم بتخريب أملاك الغير و 54 قاصر متهم بالعنف ضد الأصول و 19 قاصر متهم في قضايا القتل العمد¹¹

تعريف الشرطة: فالشرطة من حيث التعريف اللغوي نجد اختلافات كثيرة حول و أصلها و معناها فالبعض يفترض أنها جاءت من أصول أخرى وهي كلمة معربة من لكلمة رومانية لاتينية هي: بوليسيا أو بوليزيا وتعني "الحفظ، الصيانة، الطمأنينة والأمان" هذا ما جاء في المعجم العربي الأساسي فكلمة

شرطة بمعنى حفظ الأمن في البلاد" ¹ و استخدمت كلمة بوليس في مصر مع الاستعمار الانكليزي إلا أنها تركت منذ ثورة جويلية 1952 ، وأصبح الشائع استخدام كلمة شرطة، وعموما فإن اصطلاح الشرطة أو البوليس يدل على " :تلك الهيئة أو القوة المدنية التنفيذية النظامية لأي دولة والتي يوكل إليها البحث في كيفية المحافظة على النظام العام أو الأمن العام وتنفيذ اللوائح والقانون.

مهام الشرطة: و من مهام الشرطة الجزائرية نذكر ما يلي: تتولى المديرية العامة للأمن الوطني في إطار صلاحياتها السهر على احترام القوانين والتنظيمات لا سيما:

- ضمان حماية الأشخاص والممتلكات.
- التحري ومعاينة المخالفات الجزائية وكذا البحث وإلقاء القبض على مرتكبيها.
- الحفاظ و استرجاع الأمن العمومي.
- البحث عن المعلومات لفائدة السلطات المختصة.
- الوقاية من الجريمة والانحراف.
- مراقبة حركة تدفق الأشخاص على الحدود.
- المساهمة في عمليات أمن الدولة.
- السهر على حماية الموانئ، المطارات وبعض المؤسسات العمومية أو الممثلات الأجنبية.
- ضمان الشرطة الإدارية.

تاريخ ظهور الشرطة الجزائرية: و ترجع أصول جهاز الشرطة إلى العصور القديمة؛ ففي الدولة الرستمية (160 - 296 هـ / 776-908 م) شهدت الجزائر ظهور أول نموذج للشرطة الوطنية خلال القرون الوسطى بمدينة "تِيهَرت" عاصمة الدولة الرستمية ، (تيارت حاليا) و قد أعزى عبد الرحمان بن رستم مهمة القيام بهذه المهنة النبيلة إلى نفر من أعيان قبيلة المعروف عنهم الاستقامة، و النزاهة، و صرامة تجاه كل من تسول له نفسه إيذاء غيره 12

اما الدولة الحمادية 398-547 هـ / 1007-1152 م فقد عرفت قفزة نوعية عملاقة خلال هذه الفترة حيث توسعت مهامها إلى حراسة الأسواق، و الأحياء، و شوارع المدن، و أبواب العاصمة و تأمين الطرقات الموصلة إليها، و مراقبة الموانئ، و السهر على راحة التجار، و المسافرين الأجانب فكانوا ينظمون دورياتهم الاستطلاعية ليلا مصحوبين بأسراب الكلاب فكانت الشرطة في الدولة الحمادية مكانة مرموقة في هرمها الإداري.

و أثناء الفترة العثمانية (919 - 1230 هـ / 1519 - 1830م). ما ميز التواجد العثماني بالجزائر هو الأمن و الاستقرار، بحيث أجمع المعاصرون من الأوروبيين أن المواطن الجزائري عرف نوعا من

الأمن وقرته له الشرطة العاملة بمختلف مناطق الجزائر و الجدير بالإشارة أن الشرطة كانت مقسمة إلى فرعين: شرطة خاصة بالأتراك و الكراغلة وشرطة خاصة بالأهالي.

و مع تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة مع الأمير عبد القادر 28 نوفمبر 1832 م، شرع في إرساء دعائم حكومة دولته الفتية على نمط عصري فأنشأ على الصعيد المركزي هيئة تنفيذية، هي نظارات، أو وزارات بتعبيرنا الحالي، كان من بينها نظارة، أسند مهام تسييرها إلى السيد أبي محمد الحاج المولود بن عراش. وهيئة استشارية سامية، سماها "بالمجلس الشوري الأميري العالي". تضم أحد عشر (11) عضوا من كبار العلماء و أخلص أعيان البلاد. أما على الصعيد المحلي فقد عمد إلى تقسيم التراب الوطني إلى جملة من المقاطعات الإدارية، سماها كما هو الحال عليه اليوم بالولايات.

أما خلال الثورة التحريرية عقب الإعلان عن الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954 برز من أولويات المنظمة ضمان أمن السكان وكذلك أمن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، وقد أوكلت هذه المهمة لفرع من المنظمة الثورية، وإن إسهامات الشرطة خلال الثورة التحريرية سمح بحل الكثير من مشاكل السكان كما كان لها دورا فعالا في مجال الاستعلامات:13

- السهر على الأمن العام على مختلف المستويات للدرجات المشكلة للولاية، مناطق، نواحي وقطاعات.
- مراقبة تحركات جيش العدو.
- مراقبة تنقل الأشخاص عبر الدوار.
- المساعدة في تسليم رخص المرور.
- إجراء تحقيقات بطلب من اللجنة القضائية.
- ضمان مهام حول " تحركات القوافل العسكرية للعدو "بهدف القيام بكمين.
- استرجاع مناشير العدو.

و بعد الاستقلال مباشرة عرف جهاز الشرطة جملة من التحسينات و التغييرات و هذا عبر فترات متعاقبة **ففي الفترة من 1962 الى 1965** تأسست المديرية العامة للأمن الوطني، بمرسوم في الثاني والعشرين جويلية من سنة 1962 ، وسلمت المهام لأول مدير عام للأمن الوطني من طرف مندوب النظام العمومي في الهيئة المؤقتة المنشأة وفقا لاتفاقيات إفيان والمنصبه غداة وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، من أولويات المهام المنوطة بالمديرية الجديدة، هي ملء الفراغ عقب الرحيل الجماعي لجميع موظفي الشرطة الفرنسية، وقد شكلت العناصر الجزائرية المتبقية من هذه الشرطة النواة الأولى للشرطة الجزائرية بعد أن انضم إليهم في تلك الفترة إطارات قدموا من تونس والمغرب وكان عددهم لا يتجاوز المائة، كما التحقت بهم مجموعة أخرى من الشبان برتبة محافظ شرطة عددهم ثلاثين، بعثت بهم جبهة التحرير الوطني إلى أكاديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين الأخيرتين للثورة التحريرية، وكانت مساهمتهم حاسمة في التكوين آنذاك، وفي هذا الصدد تم تدشين العديد من مدارس الشرطة كمدرسة حسين داي

لتكوين الإطار سنة 1962 ، ومدرستي قسنطينة وتلمسان سنة 1963 وكذا مدرسة سيدي بلعباس في سنة 1964 وكانت المديرية العامة للأمن الوطني آنذاك تابعة لوزارة الداخلية متخذة مقرها بقصر الحكومة، ومن أبرز مهامها نذكر:

- حماية الأشخاص والممتلكات الخاصة والعامة.
- السهر على احترام القوانين والنظم التي تنظم الحياة الاجتماعية عامة.
- السهر على حماية المجتمع من كل ما يخل بالنظام العام أو الاعتداء على الحريات الخاصة والعامة.
- السهر على الوقاية وكذا ردع كل المخالفات والجناح والجرائم المرتكبة بجمع كل الدلائل. والقرائن الضرورية لتطبيق العدالة الجنائية بالتعاون مع الهيئات القضائية وسلطات البلاد.
- إعلام السلطات العليا بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا الثقافي السائد في البلد عن طريق تقارير وتحاليل عن الرأي العام.
- المساهمة في حماية المؤسسات الوطنية من كل محاولات المساس باستقرارها وسيرها العادي.
- مراقبة الحركة عبر الحدود سواء فيما يتعلق بالمواطنين أو الأجانب بتطبيق التنظيم المعمول به.
- فرض احترام القوانين المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالتراب الوطني.

الفترة ما بين 1965 و1970 وفي تلك الفترة اتخذت الهيئة الوطنية للأمن من المدرسة العليا بشاطوناف الحالية مقرا لها، و كانت تتبعها مدارس للتكوين خاصة بها في كل من: وهران، بود واد، واد السمار وحسين داي كذلك. وفي أوت من سنة 1965، انضمت هذه الهيئة إلى الأمن الوطني وأصبحت كاحتياطي لحفظ النظام العمومي، علاوة على مهامها المتمثلة في حماية المرافق العمومية والنقاط الحساسة والبعثات الدبلوماسية والمواكلة الرسمية. وخلال هذه الفترة دائما انطلقت عدة عمليات خاصة بتكوين أعوان الشرطة

الفترة ما بين 1970/1988 تميزت هذه المرحلة بسياسة عصرنه أعطت أهمية لتقوية جهاز التكوين، ورسكلة واسعة للإطارات العاملة المقبولين في المدرسة العليا للشرطة، لإجراء تربيصات مطولة وكذا باقتناء الأجهزة اللازم. و تم إدماج العنصر النسوي في صفوف الأمن الوطني 1973 ، المتمثل في دفعتين متتاليتين متكونتين من خمسين مفتشة أجرت تربيصها مدة عامين لكل دفعة في المدرسة العليا للشرطة، وفي سنة 1974 تم إيفاد فريق من المتربصات إلى فرنسا لإجراء تربيص ليشكلوا الأسس الأولى لوحدات التدخل السريع، وقد تم نشر هذه الوحدات ابتداء من عام 1978 استجابة للمقتضيات الأمنية المستعجلة، سميت هذه الفرق الجديدة في بادئ الأمر بوحدات التعليمات والتدخلات وبأشرت عملها للمرة الأولى سنة 1979 بالجزائر العاصمة، لتتغير بعد ذلك تسميتها إلى أخيرا تستقر تسميتها في الوحدات وحدات التدريب وحفظ النظام العمومي الجمهورية للأمن عرفت هذه الفترة أيضا إنشاء مدرسة أشبال الشرطة بالصومعة عام 1974 تخرج منها مئات في تلك الفترة انطلاقة كبيرة تميزت بإنشاء مخبر علمي

والطب الشرعي بالمدرسة العليا للشرطة، يتبعه ملحقان إقليميان بوهران وقسنطينة. وفي نفس الامتداد، تميزت هذه المرحلة بوضع النواة الأولى المكلفة بتطوير التقنيات المعلوماتية الخاصة بمختلف ميادين الشرطة، وفي سنة 1977 ،

الفترة الممتدة من 1988 إلى يومنا هذا: ثلاثة أشهر بعد أحداث أكتوبر، اتبعت خطة جديدة لاستخلاص العبر الممتثلة في مجموعة التدابير التالية:

- إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني، كي تصبح أكثر مرونة وفعالية.
- تخصص مصالح الشرطة.
- إصلاح منظومة التكوين.
- تخطيط علمي و تحضير الحاجيات التقديرية من إمكانيات مادية و بشرية.
- استعمال عقلاني للوسائل.
- تعزيز الوسائل التقنية والعلمية.

لقد انتقلت الشرطة الجزائرية من أقل من عشر سنوات على وضع آخر، تم خلالها إنجاز عدة مشاريع منها: رفع قدرة مدارس الشرطة على استقبال المترشحين، وإنشاء مدرسة الشرطة في كل ولاية و فتح مدرسة لتكوين ضباط الشرطة في قسنطينة سنة 1998 ، وإنشاء المعهد الوطني للشرطة العلمية، والذي فتح أبوابه سنة 1999 مع تدعيم التكوين المتخصص للشرطة القضائية. وإحصائيا، فإنه يتمتع كل 465 مواطن بحماية شرطي في الجزائر، في حين أن المقاييس العالمية تضع ل 300 فرد، رجل من رجال الشرطة 300/1 وتتسم المرحلة الحالية للشرطة الجزائرية بالتركيز على التكوين كأساس العمل الناجح، والذي ترجح بشعار، تعلم جيدا حتى تحسن الخدمة، وفي هذا الإطار سخرت وسائل مادية وبشرية لتكوين رجل الشرطة بمواصفات عالمية¹⁵

و من خلال هذا العرض الموجز لمراحل تطور جهاز الشرطة الجزائرية يتضح لنا جليا القفزات النوعية التي عرفت في مجال التكوين و التعليم فالأساس في عملها هو مسابرة التطورات الخارجية و هذا ما تطلب إعادة النظر في البرامج التكوينية عبر المراحل التي عرفها جهاز الشرطة فزاد الاهتمام بتكوين أفراد قادرين على مواجهة كل أنواع الجريمة فالشرطة واكبت التحولات والتطورات والدينامكية التي حدثت وتحدثت في كل مرة بالمجتمع ، و هذا يدل على أن سياسة الاستثمار موجه للعنصر البشري داخل كل أجهزة الشرطة فضلا عن هذا الاستثمار، قامت الشرطة بتطوير إمكانياتها لمكافحة جميع أشكال الجريمة في المجتمع، بتطوير جهاز الشرطة في طريقة مكافحته لهذه الجرائم من خلال الاستناد إلى الأدلة العلمية من أجل الكشف عن المجرمين الضالعين في العمل الإجرامي. و الحضور الدائم لرجل الأمن في جميع الأماكن، وحراسته للأماكن التي يحتمل تعرضها لأفعال تمس بأمنها مثل: البنوك، الحدائق العمومية، الأسواق، الهيئات العمومية و حتى المدارس ففي خطوة تعد هي الأولى من نوعها تم

التعاقد بين وزارة الخارجية و الوزارة التربية و التعليم لتعزيز تواجد الأمن أمام المدارس و المؤسسات التربوية

الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة¹⁶

يضم مجموعة من المديريات و المصالح نذكر منها:

1. المدير العام : يقود المدير العام و ينسق نشاطات كل مصالح الشرطة، و يتمتع بالصلاحيات التالية:

- تسير الموارد البشرية، المادية و المالية الموضوعة تحت تصرف الأمن الوطني،
- توزيع قوات الشرطة عبر التراب الوطني و تجنيدهم للعمل في النشاطات ذات الطبيعة الخاصة،
- تمثيل المديرية العامة للأمن الوطني أمام الهيئات الوطنية و الدولية. يمارس المدير العام للأمن الوطني سلطة التعيين و سلطة التأديب طبقا للتشريع و التنظيم الساري المفعول.

و يساعده فريق يتكون من: الديوان، المفتشية العامة، الأمانة العامة

2. مديرية الموارد البشرية مكلفة ب: انتقاء و توظيف المترشحين الراغبين في الانخراط في صفوف

الأمن الوطني. و متابعة المسار المهني للموظفين مع تطبيق التنظيم الساري المفعول على مستوى الهيئات اللامركزية للأمن الوطني و تتكون مديرية الموارد البشرية من:

- نيابة مديرية الانتقاء و التوظيف
- نيابة مديرية الموظفين
- نيابة مديرية المنازعات.
- نيابة مديرية الدراسات و الإحصاء.

3. مديرية المالية و الوسائل مكلفة ب:

- إعداد التقديرات المالية لتسيير و التجهيز .
- إبرام الصفقات طبقا للتنظيم المعمول به .
- دعم جميع الأجهزة في التسيير المالي .
- اقتناء الوسائل المادية و تسيير و صيانة الوسائل اللوجيستكية .
- تطوير التقنيات الجديدة للإعلام و الإتصال .
- المتابعة و المراقبة للتسيير الحسن للميزانية على مستوى أجهزة المديرية العامة .
- وكذلك لها مهمة المراقبة و التفقيش لأجهزة مديرية المالية و الوسائل المنتشرة على مستوى التراب الوطني.

4. مديرية التعليم و المدارس و تقوم بما يلي:

- التكوين الأولي، المتواصل و المتخصص و على بعد لعناصر الأمن الوطن .
- تصميم، إنجاز و تقييم برامج التكوين .
- المصادقة البيداغوجية على نشاطات التكوين المقترحة من طرف مختلف مصالح المديرية العامة للأمن الوطني
- ترقية و تطوير البحث البيداغوجي .
- متابعة و تقييم نتائج التكوين في وضعها الاحترافي.

5.مديرية الأمن العمومي مكلفة بالسهر على حفظ النظام العام، لاسيما من خلال:

- الشرطة الإدارية .
- الوقاية، الأمن و المرور عبر الطرق .
- شرطة العمران و حماية البيئة .
- تأمين و حماية المنشأة العمومية و التمثيليات الدبلوماسية و القنصلية .
- الشرطة الحضارية الجوارية .
- الشرطة السياحية..

6.دواوين مركزية:

- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .
- ◀ المصلحة المركزية لقمع الإجرام .
- ◀ المصلحة المركزية للمتاجرة بالبشر .
- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة جنوح الأحداث .
- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة الاتجار الغير شرعي للأسلحة، الذخيرة و المتفجرات .
- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب .
- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة تهريب السيارات المسروقة .
- ◀ المصلحة المركزية لمكافحة جرائم الإعلام الآلي
- ◀ الفرقة المركزية لمكافحة الجرائم الاقتصادية و المالية .
- ◀ الفرقة المركزية لمكافحة الاتجار الغير شرعي للآثار و سرقة التحف الفنية

7.مديرية الاستعلامات العامة مكلفة بـ:

- تنشيط البحث عن المعلومات المتعلقة بالأوساط الحساسة وذات خطورة على المجتمع الجزائري، فيما يخص الأشخاص المحليين والأجانب المقيمين بالتراب الوطني والذين هم محل اهتمام من أجل معرفة وقائية بالإجرام بمختلف أشكاله .
- جمع وتحليل المعلومات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية .
- متابعة الحركات الجموعية والسهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها
- دراسة ومتابعة الرأي العام الوطني والقطاعي وردود أفعاله إزاء بعض الأحداث أو حالات معينة .
- تقديم آراء معللة لطلبات التحقيقات التأهيلية المطلوبة من طرف السلطات المختصة

آليات عمل الشرطة: هناك مجموعة من الطرق و الآليات التي تستخدمها الشرطة نذكر منها:

- توفير الأمن للمواطن وخلق شعور لديه بأنه لم يعد بحاجة للذود عن نفسه وذويه وأملاكه بوسائله الخاصة، بل أصبح بإمكانه الاتكال على سلطة مستمدة من إرادة المجتمع تحميه وتسهر على أمنه وراحته.
- خلق شعور لدى المواطن بأنه أصبح بإمكانه التوجه إلى الشرطة لتذليل الصعوبات التي تهدد أمنه واستقراره ومصالحه.
- تأمين اليقظة، وتنفيذ سياسة العين الساهرة لوقاية المجتمع من الجريمة، حتى يطمئن الناس.
- ملاحقة مهددي الأمن الاجتماعي الذين يعيثون بالقوانين وجازته، وكذا اتخاذ التدابير الوقائية لمنع ما يقومون به من أعمال تضر المجتمع.
- فض الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد، ومحاولة توجيههم وإرشادهم..
- تنمية العلاقة بين الشرطي والمواطن وإيجاد الثقة المتبادلة، وجعل تواجد الشرطي بين المواطنين أمرا مرغوبا فيه، بعيدا عن كل تصلب أو جمود أو سلبية.
- إبرام اتفاقية

الخاتمة:

و خلاصة لآليات عمل جهاز الشرطة يمكن القول؛ إن وقاية المجتمع من خطر الإجرام هو من المهام الأساسية للمديرية العامة للأمن الوطني، فهي تعمل على تقليص عوامل وقوع الجريمة فقد تم تحسين أساليب عمل الشرطة واستخدام أجهزة الإعلام الآلي حتى يتم الكشف عن المتورطين بصورة سريعة وزيادة فعالية جهاز الأمن. وتتواجد الشرطة الجزائري في معظم مجالات حياة المواطن، ويتعاضم دورها بتعاضم الجريمة التي هي العدو الأساسي لجهاز الشرطة التي لا تقف عند حد قمع الجريمة، وإنما تسعى إلى منع حدوثها، ويمكن استعراض الأهداف التي تسعى الشرطة إلى تحقيقها من خلال زيادة قدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة المحيطة بها و تطوير وسائلها المعرفية و التقنية لمواجهة كافة أنواع الاجرام.

قائمة المراجع:

1. اسماعيل محمد الزيود(2011): **العنف المجتمعي، اطلالة نظرية.** دار كنوز للمعرفة، عمان ، الاردن، ص 140.
2. خالد حامد(2008): **المدخل الى علم الاجتماع.**دار جسور للنشر و التوزيع،ط1، الجزائر ص 39. ³.
3. يمون بودون و فرونسا بوريلو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع.** ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر. بدون ذكر السنة ص 335
4. المرجع السابق ص336
5. خالد حامد: مرجع سبق ذكره ص 39
6. سامية محمد جابر (1997): **القانون و الضوابط الاجتماعية.** دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر ص 50.
7. معن خليل العمر(2006): **الضبط الاجتماعي.**ط1 دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الاردن ص 47.
8. أبو زيد محمود : **الشائعات والضبط الاجتماعي ،** الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة مصر ، بدون ذكر السنة ص 69.
9. سامية محمد جابر: **نفس المرجع السابق** ص 83
10. عبد المجيد السيد احمد(1998) : **دور الاسرة كأداة للضبط الاجتماعي.**المركز العربي للدراسات الامنية الرياض المملكة العربية السعودية ص 32
11. www.dgsn.dz date :20/3/2016 heure :21 :00.
12. عصمت عدلي(2001): **علم الاجتماع الامني و الامن و المجتمع .** مركز الدلتا للطباعة الاسكندرية، مصر، ص222

.13 ar.wikipedia.org/wiki date :22/3/2016 heure :16.34

14Ibid

15Kasmi. A.,(2002),L a police Algérienne, édition ANEP p : 33/34

16www.algeriepolice.dz date :26/3/2016 heure :18.30